التقديم

الميثاق العربي لحقوق الإنسان
بعد نصف قرن من صدور الإعلان العالمي

بقلم الطيّب البكوش

لقد تمّ إعداد المجلة العربية لحقوق الإنسان في عددها السادس ـ الذي نضعه اليوم بين أيدي القراء ـ باعتباره إحدى مساهمات المعهد العربي لحقوق الانسان في الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان. ولما كان العدد السابق قد تضمن ملفا خاصا بالميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب، فقد رأينا أن يكون ملف هذا العدد خاصا بالميثاق العربي.

وقبل تقديم هذا الملف، نشير الى أن مرور خمسين عاما على إصدار الأمم المتحدة هذا الاعلان لم يمنع كونية حقوق الإنسان التي يُجسّمها الإعلان من أن تكون محلّ أخذ وردّ واحترازات شتّى رغم التقدم الحاصل في مستوى التصديق على النصوص المكمّلة له هذا فضلا عن أن تطبيق بنوده في كل مكان تقريبا مازال يشكو نقائص وثغرات متفاوتة القيمة من مكان الى آخر.

ويمكن في هذا الصدد القول إن هذا التفاوت لافت للانتباه بين البلدان المختلفة من جهة ومن جهة أخرى بين المستويين الوطني والدولي.

فإذا تناولنا الموضوع وطنيا، لاحظنا أن بعض الدول تعتبر أن للحقوق السياسية الأولويّة وهي تكاد تحصرها في بعض الأشكال الديمقراطية مثل التعدديّة الحزبية وإجراء انتخابات وإن كانت أحيانا صورية.

وهذه الدول هي أساسا دول الشمال بينما توجد دول أخرى ترى أنّ الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي بدونها لا يمكن أن توجد حقوق سياسية فعلية،

وهذه الدول هي اليوم، أساسا من دول الجنوب التي تطالب بالحق في التنمية. وقد كان هذا الموقف من قبل موقف الكتلة الشرقية زمن الاتحاد السوفياتي.

ولئن كان في مثل هذه المواقف المتضاربة جزء من الوجاهة فإن التجارب اليومية والممارسة السياسية قد بيّنت أن توفّر جزء من الحقيقة لا يمنع من الوقوع في الخطأ والمزالق لأن حقوق الانسان في الواقع كلّ لا يتجزأ يكمّل ويُغذّي بعضها بعضا، فإذا تداعى بعضها تداعى له الكل طال الزمان أو قصر.

فكما لم تثمر «دكتاتورية البروليتاريا» لن تثمر كذلك دكتاتورية السوق» لأن رهانات المستقبل تتطلب توفّر الآليات الضرورية الضامنة للتعديل والتوازن بين مختلف فئات المجتمع الواحد من جهة ومختلف شعوب العالم من جهة أخرى.

لذلك فإن رفع شعار الكونية لا يكون له معنى بدون الشمولية. فالكونية مفهوم لا تكتمل دلالته في غياب هذه الشمولية.

ولعلّ هذه المفارقة هي التي تفسّر وجود مظاهر متعدّدة من انتهاك حقوق الانسان في كل مكان تقريبا وإن كانت بنسب مختلفة تبلغ حدّ عدم قابلية الاحتمال في بعض المناطق.

فما زال التعذيب وإهانة المواطن وانتهاك حقوقه الفردية الأساسية من الممارسات اليومية في بعض البلدان كما نتبين من تقارير المنظمات غير الحكومية وأحيانا بعض المؤسسات الحكومية ذاتها في البلدان الأكثر ديمقراطية.

أليس من الغريب أن بعض المحاكم العليا في بلدان تعتبر نفسها مثالا في الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الانسان، تشرّع اختطاف الناس من داخل بلدانهم لمحاكمتهم، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ثم أليس من المثير أن تشرّع المحكمة الإسرائيلية تعذيب الفلسطنيين الذي تسميه «ضغطا» ؟

ويمكن أن نعدّد الأمثلة في كل مكان من العالم ولاسيما مثال التفاوت والتمييز الذي يستهدف حقوق المرأة التي يمكن بدون أدنى مبالغة أن نعتبرها مقياسا لتقدّم الشعوب أو تخلفها حضاريا.

أما إذا تناولنا الموضوع دوليا لتقدير مدى ما حققته البشرية في مجال حقوق الانسان خلال نصف القرن المنقضي، فإن ما يلفت الانتباه ليس من قبيل التفاوت فحسب وإنما هو من قبيل المفارقات والتناقضات العجيبة.

فالمنظمة الأممية التي أصدرت الإعلان العالمي سنة 1948 بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قصد تجنيب الإنسانية مآسي الحروب والمظالم، هي نفسها التي أصدرت في ذات السنة قرار تقسيم فلسطين لمنح اليهود جزءا هاما من الأرض الفلسطينية،

أخذت أشتاتهم تتوافد عليها من جميع بقاع العالم وتحتل منها بقوة السلاح جزءا بعد جزء. ومازالت المنظمة الأممية عاجزة حتى اليوم عن تطبيق قراراتها ورفع المظالم المسلطة على الشعب الفلسطيني، وتكاد القضية تتحوّل من قضية احتلال استعماري استيطاني الى قضية خلاف على الحدود وملكية الأرض بين شعبين متجاورين كما يحدث كل يوم في كل مكان.

وإن هذه المنظمة الأممية ذاتها هي التي قرّرت لأول مرّة عن طريق مجلس «الأمن» شنّ الحرب على العراق رغم أن الحلول السلمية كانت ممكنة منذ سنة 1990، كما قرّرت ضرب حصار لا إنساني على شعب العراق ثم شعب ليبيا متسببّة في هلاك عشرات الآلاف من الأطفال العراقيين نتيجة سوء التغذية ونقص العلاج وتدني الأحوال الاقتصادية والصحية عامة.

وإن الدول الأوروبية التي ذاقت مرارة الحرب مرتين في النصف الأول من هذا القرن، لم تبادر بعد صدور الاعلان العالمي بتطبيق بنوده تلقائيا لتصفية الاستعمار وإنما اضطرت الشعوب المولّى عليها الى خوض حروب تحريرية مريرة خلفت ملايين الضحايا في افريقيا وآسيا.

وإذا كان العالم بأسره قد وقف في وجه النازية والفاشية العنصرية باسم حقوق الانسان، فإن ذلك لا يعني أن العنصرية قد زالت بانتصار المعسكر الديمقراطي، بل إنها قد اتخذت أشكالا من الابادة العرقية الوحشية عجزت منظمة الأمم المتحدة عن الوقاية منها وقطع دابرها.

ويكفي أن نرى تباطؤ المجموعة الدولية عن التحرك في يوغسلافيا السابقة لايقاف المجازر والاغتصاب الجماعي في قلب أوروبا المتحضرة وكأن البسنيين والالبان المسلمين ليسوا من أبناء أوروبا.

وإنّ ما حدث ويحدث في افريقيا من تقتيل جماعي في الصومال وبوروندي ورواندا والزايير(الكونغو الديمقراطية حاليا) وغيرها فضلا عن الحروب الأهلية والنزاعات في أثيوبيا وإرتريا وليبيريا وجنوب السودان وغيرها، إنما يدل على فشل المنتظم الأممي في الوقاية من هذه الكوارث التي تضرب الاعلان العالمي في الصميم وتحصر دور الأمم المتحدة في محاولة الحدّ من آثار الكوارث بإغاثة اللاجئين والمشردين والترحّم على ملايين الضحايا.

وإنّ مثل هذه الفضاعات لا تنسينا أن العنصرية تتخذ أشكالا عديدة أخرى قد لا تُرى بنفس الوضوح. فما زالت آثار العنصرية معششّة في الأمخاخ في أمريكا تظهر في الفوارق بين البيض والسود في جميع المجالات رغم التقدّم الحاصل على الصعيدين

السياسي والتشريعي للقضاء على مخلّفات العنصرية التي لم يُزلها تماما الغاءُ الرق في أواسط القرن الماضي.

كما أنّ مظاهر الثراء في البلدان الغنية ذاتها لا تُخفي عنّا عجز الأنظمة عن القضاء على الفقر، العدوّ الأول لحقوق الانسان، فما زال ثمة في بعض العواصم في العالم من يولد ويموت على الرصيف، ومازالت المرأة في بعض بلدان الشمال تتقاضى مقابل نفس العمل أجرا يقلّ عن أجر الرجل بنسبة 40٪

أما في بلدان الجنوب فإنّ وضع حقوق الانسان أسوأ بكثير ويكفي أن نتصوّر أنّ 35 ألف طفل يموتون في العالم يوميا لنقص الغذاء والعلاج لنُحسّ بفداحة النقص في تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الانسان مهما كان لون هذا الإنسان وأيّا كانت الرقعة من الأرض التي يعيش فيها.

ومعنى ذلك أن حصول تقدّم في احترام حقوق الانسان في البلدان الغنية لا يعني حصوله في العالم، إذا لم يحصل تقدّم مماثل في البلدان الفقيرة والمتخلفة التي قد يحصل فيها تقهقر في بعض الأحيان كما نلاحظ في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا أو في بعض بلدان جنوب آسيا أو حتى في بعض بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا.

فهل يعني هذا أن المجموعة الدولية قد فشلت تماما في تطبيق الاعلان العالمي لحقوق الانسان خلال نصف القرن الماضي وأن آفاق المستقبل مظلمة لا تبشر بخير في مجال حقوق الانسان الفردية والجماعية ؟

مثل هذا السؤال لا يتطلب جوابا قطعيا بالإيجاب أو السلب مطلقا. فالأوضاع أعقد من ذلك بكثير وتتطلب أحكاما نسبيّة. فالعبودية قد زالت رسميا من العالم، منذ القرن الماضي، ولكنها اتخذت أشكالا جديدة منها استغلال العمال المهاجرين سرّا، العاملين في الخفاء، على هامش قوانين الشغل، ومنها استغلال النساء والاتّجار بهن جنسيا واستخدام الأطفال في الشغل وفي الدعارة، وهي جرائم لم تتمكن المجموعة الدولية من الوقاية منها وردعها.

والاستعمار قد صُفّي رسميا، ولكن مخلفاته الاقتصادية والسياسية مازالت واضحة للعيان، بل زادت استفحالا بعد انتهاء الحرب الباردة، وسوف تتواصل في القرن القادم نتيجة نوازع الهيمنة المتحكمة في سياسة بعض الدول التي اسكرتها أسباب القوة حتى أصبحت تُصرّح علنا أنها تريد الإطاحة بهذا الحاكم أو ذاك واستبدال نظام الحكم في هذا البلد أو ذاك كما حدث في قرانادا ويحدث في بغداد، بعد أن كان يجري من قبل سرّا.

بيد أن البشرية لم تعرف في نهاية هذا القرن هذه الأشكال من الانتكاس دون تسجيل تقدّم في مجالات أخرى .

إنّ انهيار النظام العنصري في جنوب افريقيا يُعدّ كسبا عظيما لا لشعب جنوب افريقيا وحده وإنما للبشرية قاطبة. ويمكن عدّه من أبرز الأحداث العالمية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

وثمّة حَدَث آخرُ لم يحصل بين عشية وضحاها وإنما كان نتيجة عمل طويل النفس وتطوّر سياسي واجتماعي في العالم أجمع قد لا يَبِينُ لأول وهلة ولكنه جدير بالتسجيل والإبراز، وهو تنامي دور المجتمع المدني عبر المنظمات غير الحكومية بالخصوص.

إن هذه المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية قد ساهمت في التقدّم بقضية حقوق الانسان شمالا وجنوبا وساعدت على جعل الديمقراطية مطلبا شعبيا ولاسيما في بلدان الجنوب.

إنّ مثل هذا المدّ والجزر في مجال حقوق الانسان خلال نصف القرن الماضي يدل على وجود حركية وجدلية هما من نتائج نضال فعلي وتضحيات لامراء فيها قد ساهم فيها المثقفون والديمقراطيون والنقابيون ونشطاء حقوق الانسان، رجالا ونساءا في كل مكان من العالم بنسب متفاوتة حسب طبيعة الأوضاع السائدة في هذا البلد أو ذاك.

إنّ هذه التناقضات المختلفة بالذات هي التي سوف تتحكم في آفاق حقوق الانسان في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين.

ولعلّ من أبرز الاتجاهات القادمة في مجال حقوق الانسان، توضح الاتجاه نحو عولمة حقوق الانسان.

فالتصديق على الاتفاقيات الدولية، وتقديم تقارير حكومية موسمية في مختلف المجالات المتصلة بحقوق الانسان المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجعل الدول ملزمة سياسيا وأخلاقيا بتبرير مواقفها وسياساتها ولا يمكنها التفصّي من التزاماتها الدولية باسم السيادة. فمفهوم السيادة يعرف اليوم تحوّلا واضحا دلالة وحدودا.

كما أنّ إقرار مبدإ انشاء محكمة دولية هو بمثابة التتويج الدولي لمبادرات إنشاء محاكم اقليمية على غرار المحكمة الأوروبية التي بدأت تصدر أحكامها في الشكاوي التي يقدّمها المواطنون ضدّ الحكومات. وقد يقول قائل إنّ مثل هذه المحاكم الدولية كثيرا ما تكون انتقائية كما يحدث مع قضايا الجرائم ضدّ الانسانية. ونحن نرى أنه مهما كانت نقائصها فإنّ وجودها خير من غيابها لأن ترسيخ التقاليد من شأنه أن يتجاوز النقائص مع مرور الزمن بتجاوز الاعتبارات الظرفية.

ومن الملامح المستقبلية تنامي دور المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية. فدول الشمال قد توصلت بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الى شكل من التوازن والتكامل يجعل هذه الدول تموّل نشاط هذه الجمعيات حتى حين تنتقدها وتعتبر ذلك النقد مفيدا لها لاصلاح الأخطاء التي تصاحب كل عمل ونشاط. فالذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل شيئا، والمهمّ هو الوعي بالخطأ وتداركه.

وفي هذا المجال، مازالت الدول العربية بنسب متفاوتة بعيدةً عن المؤمل في التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ولكن المنظمات غير الحكومية العربية في حاجة الى كثير من اليقظة لتجنب المزالق الخارجية والداخلية وذلك بتوضيح الرؤى من حيث العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والعمل السياسي ومن حيث المحافظة على استقلاليتها تجاه الحكومات وتجاه الأطراف الخارجية.

ومن التوجهات المستقبلية فيما أظن تكريس دور التربية على حقوق الانسان من خلال البرامج التعليمية والكتب المدرسية. فنحن اليوم نقترب من أواسط العشرية الأممية للتربية على حقوق الانسان، ونرجو أن تكون المبادرات العربية في هذا المجال، مشرّفة للأمة العربية وهو ما يحرص المعهد العربي لحقوق الانسان على المساهمة الفاعلة فيه.

والخلاصة أنه بامكان المتفائل أن يقول : إن الضمانات القانونية لحقوق الانسان قد تطوّرت بشكل ملحوظ خلال نصف قرن وخاصة بعهدي 1966 وبنصوص الشغل وحقوق المرأة والطفل ومناهضة التعذيب وغيرها وإن الديمقراطية قد دفعت بالدكتاتورية في بلدان عديدة الى الوراء وإن مستوى المعيشة الجملي قد تحسّن بفضل التقدّم العلمي.

لكن بإمكان المتشائم أن يقول إن النصوص كثيرا ما تبقى حبرا على ورق وإن الحكومات لا تمنَعُها مصادقتُها على النصوص من خرقها ودوسها على أرض الواقع وإن كونية حقوق الانسان مازالت محلّ أخذ وردّ باسم خصوصيات وهميّة وأولويات زائفة في حين أن حقوق الانسان لا تتكرّس إلا بالكونية والشمول. فكيف نفسّر موقف الدولة التي ترفع شعار حقوق الانسان وهي الولايات المتحدة الأمريكية في حين أنها لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ 66 حتى اليوم ؟

وكيف نطمئن على المستقبل في عالم مازال فيه أكثر من مليار وثلث من البشر لا يبلغ دخلهم اليومي دولارا للعيش وفيه أكثر من ربع مليار طفل يشتغلون كالعبيد وفيه أكثر من 50 مليون لاجىء فاقدين لأبسط حقوق الإنسان ؟

إنّ القضية ليست قضية تفاؤل أو تشاؤم وإنما هي قضية تشخيص دقيق لتحديات القرن القادم في مجال حقوق الانسان حتى يمكن التصدي لها. ومن أبرز هذه التحديات :

1 ـ مواصلة النضال من أجل تطوير الآليات التي تجعل النصوص الأممية رادعة فعلا.

2 ـ تكثيف نشر ثقافة حقوق الانسان والاقتناع بأن كونيتها لا تتضارب والخصوصيات الثقافية.

3 ـ اليقظة تجاه ما قد ينجر عن التقدم العلمي من سلبيات هامشية متفاوتة الخطورة على حياة الانسان وحقوقه في مجالات عدّة مثل البيئة والاتصال والتراث الجيني وغيرها.

4 ـ التوفيق بين مقتضيات العولمة وحقوق الشعوب وحقوق الأفراد، وهي معادلة ليست هينة.

وإن بلدان الجنوب تُواجهها تحدّياتٌ أخرى مخصوصة من أهمها : تطوير نظم الحكم وطنيا في اتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتطوير النظام العالمي دُوليا من أجل احترام الحق في التنمية وتحقيق التوازن الدولي المتميّز حاليا بالانخرام الشديد.

وإنّ من الواجب على الدول التي تدّعي الديمقراطية وترفعُ شعارها أن تعي هذه الحقيقة المتمثلة في أن انخرام الأوضاع الدولية عامل من العوامل الاساسية التي تعوق تقدّم حقوق الانسان والديمقراطية في بلدان الجنوب وتحفز أنظمة الحكم فيها على خرقها.

وإنّ هذا الترابط بين حقوق الانسان في شمولها، وطنيا ودوليا يجعل التحديات القادمة أمام مناضلي حقوق الانسان في مستوى طموحها الى الأفضل.

* * * * *

وإنّ الملف الخاص بالميثاق العربي يتضمن مقالات تحليلية لظروف نشأته ولمضمونه ومقارنات بينه وبين الإعلان العالمي والمواثيق الاقليمية الأخرى مع مراجع خاصة بالموضوع. ومن أهمّ ما يلفت الانتباه في هذا الميثاق أنه لم يكن وليد مبادرة عربيّة مندرجة تلقائيا في حركة حقوق الإنسان العالمية. فلم تقرّر الجامعة العربية بعث لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان إلاّ في خريف 1968 تلبية لطلب من منظمة الأمم المتحدة التي حثّت على إصدار اعلانات إقليمية تقرّب مبادئ حقوق الإنسان من شعوب جميع المناطق في العالم وتسهّل أعمال المتابعة والرصد واستخدام الآليات الملائمة.

وقد حملت اللجنة العربية منذ انبعاثها بذور تعثرها، فالمؤتمر العربي الاقليمي لحقوق الإنسان المنعقد ببيروت سنة 1968 كان إثر المذكّرة الأممية الموجهة سنة 1967

الى الجامعة العربية في شأن إنشاء لجنة إقليمية لحقوق الإنسان. فكانت اللجنة العربية لجنة حكومية لدى الجامعة العربية، أعضاؤها يمثلون دولهم ورئيسها يعيّنه مجلس الجامعة من بين مرشحين تقترحهم الدّول الأعضاء.

لذا فإنّ اللجنة ليس لها هامش مبادرة وإنما تأتمر بأوامر مجلس الجامعة، وقد تمّ بادئ الأمر إعداد مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان سنة 1971 مستوحى أساسا من الإعلان العالمي عُرض على الدول العربية فلم تقدّم إلا تسعٌ منها ردودها عليه وفيها المعارض والمتحفظ وقليل من المؤيدين، فوضع المشروع على رفّ النسيان، وهو ما جعل اللجنة الدائمة تركن بدورها الى السكون عشر سنين (1971 ـ 1981) لم تتخذ خلالها أي موقف من قضايا حقوق الإنسان. ثم تجدّدت النداءات الى الجامعة العربية واقترحت بعض المشاريع، فتمّ تنشيط اللّجنة الدائمة التي أعدت مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان سنة 1982 لم تستطع الجامعة العربية إتمام مناقشته بطلب من بعض الدول العربية التي كانت تريد التريث حتى يقع إصدار «إعلان حقوق الإنسان في الإسلام» الذي أنجز سنة 1990 ووقع التنصيص عليه مرجعا في ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي لم يتمّ إقراره بعد تعديله مرارا إلا في خريف 1994 أي بعد حوالي ربع قرن من بعث اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمجلس جامعة الدول العربية.

فالميثاق العربي جاء متأخرا في الزمن عن جميع المواثيق الاقليمية الأخرى، فهل استفاد منها ليطورها ويتجاوزها ويستعيض عن التخلف الزماني بتقدّم في المضمون ؟

يمكن القول بدءا وإجمالا إن الميثاق العربي قد بقي دون جميع المواثيق الدولية والاقليمية، ومع ذلك مازال محلّ تحفظ من قبل عديد الدول العربية مما يحول دون دخوله حيّز التنفيذ.

وإنّ الميثاق العربي لحقوق الإنسان لفي حاجة الى مراجعة جذرية محتوى وآليات لإخراج العالم العربي من التخلف المزري في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد يمكن للمعهد العربي لحقوق الانسان بالإضافة الى المنظمة العربية لحقوق الإنسان ولاتحاد المحامين العرب على سبيل المثال مساعدة الجامعة العربية على إنجاز مشروع جديد يستجيب فعلا لطموح المواطن العربي الى الديمقراطية والكرامة والحرّية.